العراق

ايلول/سبتمبر 2024

يستضيف العراق أكثر من **327,000** لاجئ وطالب لجوء، 90% منهم من الجمهورية العربية السورية. ويعيش حوالي 28% منهم في تسعة مخيمات للاجئين في إقليم كردستان العراق.

تركز المفوضية على تعزيز القدرات الوطنية لادراج اللاجئين في خدمات الحماية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز فرصهم الاقتصادية.

هناك اكثر من مليون عراقي نازح داخليًا، ويعيش حوالي 115,000 منهم في 21 مخيمًا في إقليم كردستان العراق. تدعم المفوضية حصولهم على الوثائق المدنية وتعمل مع السلطات العراقية لإيجاد حلول دائمة للنازحين في المخيمات.

اعداد اللاجئين وطالبي اللجوء

(حتى 30 سبتمبر 2024)

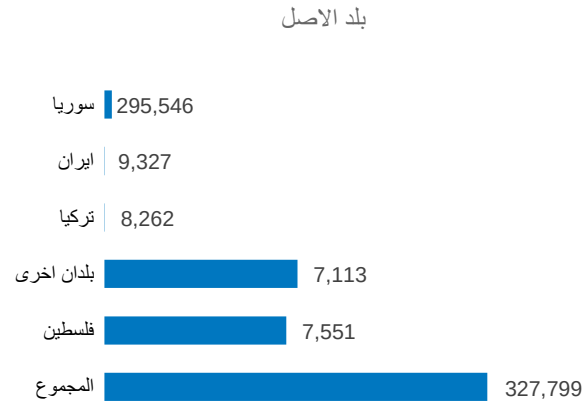

التمويل

(حتى 30 سبتمبر 2024)

تم طلب **203.6 مليون دولار أمريكي** للعراق في 2024

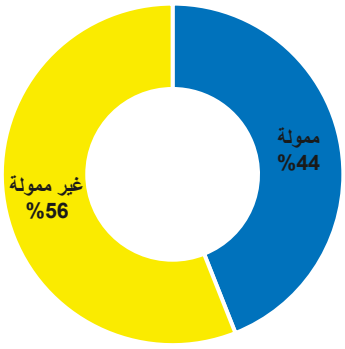

تواجد المفوضية

اعداد الموظفين:

282 موظفًا وطنيًا

71 موظفًا دوليًا

المكاتب:

1 مكتب رئيسي في بغداد/أربيل

1 مكتب فرعي في دهوك

5 مكاتب ميدانية في بغداد وأربيل وكركوك والموصل والسليمانية

بعد سنوات من النزوح، واجهت كاوه وعائلتها صعوبة في الحصول على وثائق الهوية الوطنية. وبدعم من المفوضية، تحمل الآن بفخر شهادة الجنسية الجديدة الخاصة بها.
خلال السنوات الخمس الماضية، حصل 244,000 شخص على مساعدة قانونية، وتم إصدار أكثر من 233,000 وثيقة مدنية أساسية بفضل خدمات المساعدة القانونية التي تقدمها المفوضية وشركاؤها. اقرأ قصتها.

السياق التشغيلي

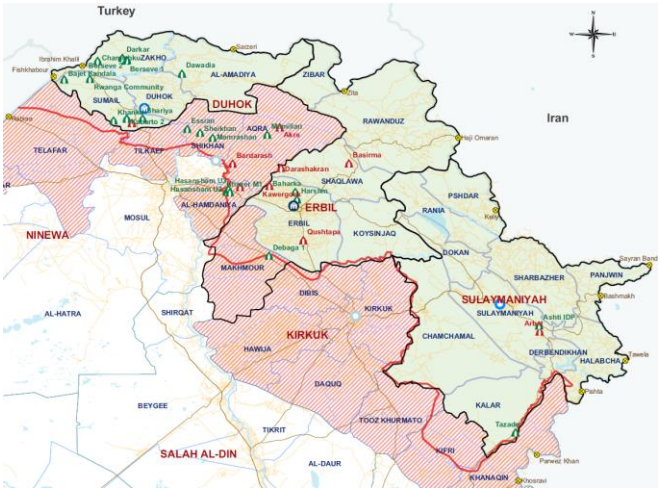

منذ انتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد تنظيم داعش في عام 2017، تحسّن الوضع العام في العراق بشكل ملحوظ، وتقدمت البلاد نحو التنمية المستدامة وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الأوضاع الأمنية متقلبة، والوضع الاقتصادي هشًّا.

يستضيف العراق بسخاء أكثر من 327,000 لاجئ وطالب لجوء، غالبيتهم من السوريين (أكثر من 295,000)، ويعيش معظمهم في إقليم كردستان العراق. بالإضافة إلى ذلك، يعيش حوالي 72% من اللاجئين في المناطق الحضرية، و41% منهم هم أطفال دون سن الثامنة عشرة.

بسبب الأوضاع الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، تظل آفاق عودة اللاجئين في المستقبل القريب محدودة، خصوصًا اللاجئين السوريين من شمال شرق سوريا. وفقًا لاستطلاع نوايا العودة لعام 2024 الذي أجرته المفوضية، أفاد نحو 93% من اللاجئين السوريين في العراق بأنهم لا ينوون العودة خلال الـ 12 شهرًا القادمة، حيث تشكل المخاوف الأمنية (80%) وانعدام فرص العيش (70%) في سوريا الأسباب الرئيسية وراء ذلك[1].

انسجامًا مع النهج التنموي الذي تقوده الحكومة، تركز المفوضية على الدمج الكامل للاجئين وطالبي اللجوء في الخدمات العامة (مثل التعليم والرعاية الصحية)، وخدمات الحماية، وبرامج الحماية الاجتماعية، والاقتصاد المحلي على قدم المساواة مع المواطنين العراقيين. وتعمل المفوضية بالتنسيق مع الجهات التنموية الفاعلة على دعم تعزيز الأنظمة والمؤسسات العامة في العراق الاتحادي وإقليم كردستان لضمان توفير الخدمات العامة ذات الجودة للاجئين وطالبي اللجوء، بما يسهم في تلبية احتياجات الحماية وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم. كما تواصل المفوضية تقديم الدعم الفني للحكومة لاستكمال وإقرار قانون جديد للاجئين بما يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.

كما يوجد في العراق أكثر من مليون نازح داخلي. وعلى الرغم من أن الغالبية منهم يعيشون في مساكن خاصة في المناطق الحضرية أو في تجمعات غير رسمية، حتى نهاية سبتمبر 2024، حوالي 115,000 منهم يعيشون في 21 مخيمًا للنازحين في إقليم كردستان. وترتبط أوضاع النزوح الطويلة للنازحين بعوامل متعددة تخص كل فرد أو عائلة نازحة وفقًا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وأوضاع مناطقهم الأصلية. يعبر النازحون عن مخاوف تتعلق بالأمن وضعف الوصول إلى الخدمات العامة ونقص فرص العيش وتدمير المساكن وغياب آليات المساءلة والمصالحة في مناطقهم الأصلية كعوامل تعيق العودة. وبالتالي، فإن احتياجات النازحين والعائدين منهم في العراق ترتبط بشكل كبير بعوامل اجتماعية واقتصادية و نقص في حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون، التي يتم التعامل معها بشكل أفضل من خلال نهج التنمية المستدامة.

في هذا السياق وتماشياً مع الانتقال إلى النهج الموجه نحو التنمية، أوقفت المفوضية تدريجيًا في عام 2023 تقديم المساعدات الفردية للنازحين، وتركز الآن على دعمهم في الحصول على وثائقهم المدنية لضمان وصولهم إلى الخدمات العامة وبرامج الحماية الاجتماعية الحكومية. وبعد قرار حكومة العراق في يناير 2024 بإغلاق المخيمات المتبقية في إقليم كردستان بحلول نهاية يوليو 2024، والذي تم تمديده لاحقًا، تتابع المفوضية عن كثب عملية المغادرة، وتقديم المساعدات الفيدرالية في المخيمات، وتنفيذ السياسات الحكومية بهذا الشأن. ومع تمديد الموعد النهائي لإغلاق المخيمات، أنشأت الحكومة لجنة عليا لوضع خطة شاملة لحل مشكلة النزوح المطول. كما تدعو المفوضية السلطات العراقية لضمان توفير حلول دائمة للنازحين بناءً على قرار طوعي ومستنير (المزيد من التفاصيل في قسم الحلول أدناه).

[1] الاستطلاع الإقليمي التاسع حول تصورات اللاجئين السوريين ونواياهم بشأن العودة إلى سوريا

أبرز الأحداث

يوليو – سبتمبر 2024

حكومة إقليم كردستان توقع على التعليمات الإدارية لتنظيم شؤون طالبي اللجوء في إقليم كردستان العراق

في 10 يوليو، وقّع معالي وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان العراق، السيد ريبر أحمد خالد، التعليمات الإدارية لتنظيم شؤون طالبي اللجوء في الإقليم. وتعد هذه التعليمات إنجازاً بارزاً لحكومة الإقليم، حيث تُؤسس إطاراً قانونياً وإجرائياً موحداً لتوحيد إجراءات اللجوء عبر إقليم كردستان، بما يتماشى مع القانون والمعايير الدولية (لمزيد من التفاصيل، يُرجى مراجعة قسم حشد الدعم والإصلاح القانوني أدناه). يأتي هذا الإنجاز بعد سنوات من المناصرة والدعم الفني الذي قدمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للسلطات في حكومة إقليم كردستان بهدف تطوير هذه التعليمات الإدارية، والتي من المتوقع أن تعزز حماية اللاجئين وطالبي اللجوء في الإقليم. وقد نُشرت التعليمات الإدارية في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 سبتمبر، وبالتالي دخولها حيز التنفيذ رسميًا. ستواصل المفوضية تقديم الدعم الفني لحكومة الإقليم لتوفير التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التعليمات عبر إقليم كردستان العراق.

تم توقيع التعليمات الإدارية من قبل وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان، ريبر أحمد (في المقدمة)، في حفل الإطلاق الذي أقيم في أربيل في 10 يوليو 2024. من اليسار إلى اليمين خلف المنصة: سفيرة الولايات المتحدة في العراق، ألينا رومانوسكي، رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، الممثلة القائمة بأعمال ممثلية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق، بولين فريزناو. حقوق النشر تابعة لوكالة كوردستان 24 الإعلامية

تعزيز فرص التعليم لأطفال اللاجئين في إقليم كردستان العراق

في 22 أغسطس، افتتحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة التربية في حكومة إقليم كردستان ومديرية التربية في أربيل مدرسة ابتدائية جديدة تتألف من تسع صفوف دراسية في باسرمة، أربيل. من المتوقع أن توفر المدرسة الجديدة خدمات تعليمية لأكثر من 400 طالب من مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أحياء باسرمة وزرگاري وشورش. وستساهم هذه المدرسة في تخفيف الاكتضاض في المدرسة الابتدائية المحلية الأخرى في زردكان، كما ستلغي حاجة الطلاب إلى التنقل لمسافات بعيدة للالتحاق بالمدارس في المناطق المجاورة. يُعَدّ إنشاء هذه المدرسة، الذي تم بدعم من تمويل هولندا في إطار شراكة افاق (PROSPECTS)، جزءاً من جهود المفوضية لدعم حكومة إقليم كردستان في تنفيذ سياسة دمج التعليم للاجئين وتعزيز دمج اللاجئين في المدارس العامة في إقليم كردستان العراق.

طلاب الصف الخامس في مدرسة باسرما الجديدة أثناء حصص العلوم. حقوق النشر تابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الاتجاهات السكانية

منذ يناير 2024، سجلت المفوضية ما مجموعه **11,357 شخصًا وصلوا حديثًا إلى العراق**، 90% منهم من السوريين. وهذا يمثل زيادة بنسبة تزيد عن 30% في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الجدد المسجلين مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي (4,376). أفاد السوريون الذين وصلوا حديثًا للمفوضية أنهم فروا بسبب انعدام الأمن السائد، وظروف المعيشة القاسية، والوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية أو توفرها، لا سيما في شمال شرق سوريا.

في نفس الفترة، سجلت المفوضية ما مجموعه **2,233 عودة طوعية للاجئين** (اللاجئون المسجلون لدى المفوضية) إلى سوريا عبر مختلف الحدود (بما في ذلك معبر فيشخابور الحدودي). تشير مراقبة المفوضية إلى أن 45% من العائدين انتقلوا إلى منطقة الحسكة، و43% إلى منطقة حلب، و12% إلى مناطق أخرى. وأظهرت الأسباب الرئيسية التي أُبلغت عن العودة إلى سوريا أنها تشمل لم شمل الأسرة (31.4%)، تليها قلة فرص العمل أو التوظيف في إقليم كردستان العراق (23%)، والحاجة للعلاج الطبي(4.3%) .

أعداد اللاجئين الوافدين (يناير - سبتمبر 2024)

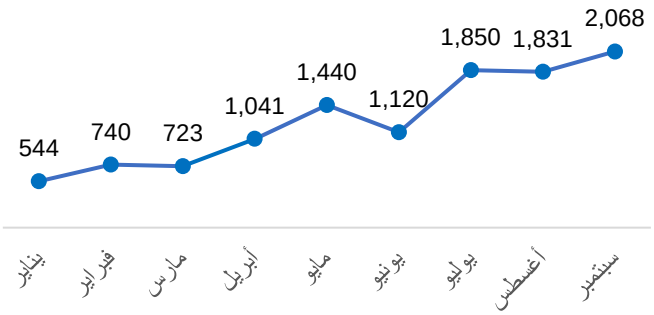

العودة الطوعية إلى سوريا (يناير - سبتمبر 2024)

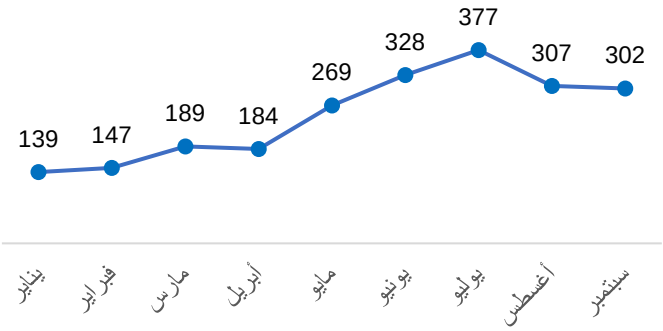

الأنشطة الرئيسية

حشد الدعم والإصلاح القانوني

- تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم الدعم الفني للحكومة العراقية من أجل تطوير الأطر التشريعية والسياسية المتوافقة مع القانون الدولي ومعايير الحماية والممارسات الفضلى. وبعد سنوات من المناصرة والدعم الفني من المفوضية، وقع إقليم كردستان العراق في يوليو 2024 التعليمات الإدارية لتنظيم شؤون طالبي اللجوء في الإقليم. تهدف هذه التعليمات الإدارية إلى توحيد إجراءات اللجوء في الإقليم بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك تحديد من هو المؤهل كطالب لجوء، مع التأكيد على مبدأ عدم الإعادة القسرية، ومنح حق الوصول إلى اللجوء بشكل غير تمييزي بغض النظر عن طريقة الدخول أو الجنسية. بالإضافة إلى ذلك، توفر التعليمات حماية لحقوق طالبي اللجوء خلال إقامتهم في الإقليم، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، وفرص العمل، وحق اللجوء القانوني، وحرية التنقل داخل الإقليم.

- دعمت المفوضية حكومة إقليم كردستان العراق في تنظيم ورشة عمل في سبتمبر 2024 حول الجانب التشغيلي للتعليمات الإدارية للجهات الحكومية المعنية بإجراءات اللجوء وإصدار بطاقات الإقامة في جميع أنحاء الإقليم. ساعدت الورشة في ترسيخ فهم مشترك للتعليمات الإدارية بين مختلف الجهات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى تطوير رؤية موحدة لتنفيذها. ستواصل المفوضية تقديم الدعم الفني لحكومة الإقليم من أجل تنفيذ التعليمات الإدارية في جميع أنحاء كردستان العراق

- تتدخل المفوضية أيضًا في الحالات التي تنطوي على خطر الإعادة القسرية وتدافع عن احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد لوحظ زيادة في عدد اللاجئين الذين يواجهون خطر الإعادة القسرية في عام 2024 مقارنة بعام 2023، لا سيما في العراق الاتحادي. ففي عام 2023، منعت المفوضية الإعادة القسرية لـ 430 شخصًا طوال العام، بينما تدخلت المفوضية وشركاؤها في عام 2024 حتى الآن ومنعت الإعادة القسرية لـ 1,544 لاجئًا وطالب لجوء من العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق. تواصل المفوضية الدعوة إلى الحكومة من أجل الحفاظ على مبدأ عدم الإعادة القسرية بما يتماشى مع الالتزامات القانونية الوطنية والدولية.

الحماية

الوصول إلى المساعدة القانونية والتوثيق

اللاجئون

- تقدم المفوضية الدعم القانوني للاجئين وطالبي اللجوء، بما في ذلك جلسات التوعية القانونية، والاستشارات القانونية، وتمثيلهم قانونيًا لمساعدتهم في الحصول على تصاريح الإقامة الصادرة عن الحكومة ومعالجة القضايا القانونية. من يناير حتى نهاية سبتمبر 2024، قدمت المفوضية أكثر من 6,300 جلسة توعية قانونية للاجئين وطالبي اللجوء. بالإضافة إلى ذلك، حصل أكثر من 13,500 لاجئ على خدمات المساعدة القانونية، بما في ذلك الاستشارات والتمثيل أمام الهيئات القانونية والإدارية، مما ساعدهم في حل القضايا القانونية.

- تقدم المفوضية والشركاء المساعدة القانونية بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء المحتجزين. حتى الآن في عام 2024، تم تقديم الدعم لأكثر من 600 لاجئ وطالب لجوء محتجز، معظمهم تم اعتقالهم بتهم تتعلق بالهجرة. تم الإفراج عن أكثر من 70% منهم، وتواصل المفوضية وشركاؤها الدعوة إلى السلطات العراقية المعنية لضمان الإفراج عن الأفراد المتبقين الذين تم احتجازهم بتهم تتعلق بالهجرة.

- كما تقوم المفوضية بتسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء، وإصدار شهادات طالب لجوء، وتسجيل الأحداث الحياتية الرئيسية (مثل الولادات الجديدة) كشرط أساسي للاجئين لتسوية وضعهم من خلال الحصول على الوثائق الحكومية (مثل بطاقة الهوية من اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية في العراق الاتحادي، وبطاقة الهوية من دائرة الإقامة في إقليم كردستان العراق). الوصول إلى هذه الوثائق الوطنية أمر بالغ الأهمية للاجئين للوصول إلى الخدمات العامة (مثل التعليم والرعاية الصحية)، وتأمين العمل، وتقليل مخاطر الاعتقال أو الترحيل.

النازحون داخليا

- تواصل المفوضية وشركاؤها دعم النازحين داخليًا، والعائدين في صفوف النازحين، والعراقيين غير النازحين من الفئات الهشة، بما في ذلك أولئك المعرضين لخطر انعدام الجنسية، للحصول على الوثائق المدنية الأساسية. هذه الوثائق الأساسية تمكّنهم من الوصول إلى الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية وفوائد الضمان الاجتماعي، ومن ممارسة حقوقهم مثل حرية التنقل والمشاركة المدنية.

- منذ بداية عام 2024، قامت المفوضية وشركاؤها – هاريكار، منظمة هارتلاند أليانس الدولية، لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، إنتيرسوس، شبكة العيادات القانونية، وارض الانسان - إيطاليا – بدعم العراقيين للحصول على أكثر من 31,000 وثيقة مدنية.

- قامت المفوضية وشركاؤها بالتنسيق الوثيق مع السلطات المعنية لتنظيم 23 فرقة ميدانية متنقلة تابعة لمديرية الشؤون المدنية والمحاكم في جميع أنحاء البلاد.

- بالإضافة إلى ذلك، قدمت المفوضية وشركاؤها خدمات الاستشارات القانونية الفردية والتمثيل القانوني لأكثر من 30,000 شخص، مما ساعدهم في التغلب على الحواجز الإدارية والقانونية للحصول على وثائقهم المدنية.

العراقيون العائدون من شمال شرق سوريا

- تقود المفوضية أيضًا جهود التوثيق المدني في مركز الجدعة بمحافظة نينوى، الذي يستضيف العراقيين العائدين من مخيم الهول في شمال شرق سوريا مؤقتًا كجزء من العودة المنظمة التي تقودها الحكومة العراقية قبل أن يعودوا إلى مناطقهم الأصلية. تشير التقييمات القانونية لهذه المجموعة، التي يتم إجراؤها من قبل شريك المفوضية، منظمة إنترسوس، إلى أن جميع العائدين يفتقدون على الأقل إلى وثيقة مدنية أساسية واحدة.

- منذ بداية عام 2024، أجرت المفوضية ومنظمة إنترسوس تقييمات قانونية لثلاث مجموعات عودة وصلت في أبريل ومايو ويوليو (مجموعات العودة من 14 إلى 16).
- تم إعداد أكثر من 850 طلبًا للحصول على الهوية الوطنية الموحدة (الوثيقة المدنية الوحيدة المعترف بها للعراقيين منذ أبريل 2024) لنحو 1,600 شخص لإصدار الهوية الوطنية الموحدة في انتظار ارسال البعثات المتنقلة من قبل وزارة الداخلية والتي من المتوقع أن يتم ارسالها في الربع الأخير من عام 2024.

الحماية المجتمعية

- تعمل المفوضية على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والاستجابة له. وحتى نهاية سبتمبر 2024، دعمت المفوضية وشركاؤها أكثر من 4,000 ناجٍ وفرد معرض لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال خدمات إدارة الحالات المتخصصة والدعم النفسي والاجتماعي. كما أحالت المفوضية وشركاؤها حوالي 500 فرد إلى مقدمي خدمات آخرين، بما في ذلك المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي المتخصص ومبادرات سبل العيش، لضمان تقديم الدعم الشامل. علاوة على ذلك، أجرت المفوضية وشركاؤها تدريبات لبناء القدرات بشأن الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من المخاطر والاستجابة لها لأكثر من 400 موظف حكومي ومقدم خدمات.

- توفر المفوضية وشركاؤها أيضًا خدمات حماية الأطفال. وحتى نهاية سبتمبر 2024، حصل حوالي 4,500 طفل معرضين للخطر على خدمات إدارة حالات حماية الطفل. بالإضافة إلى ذلك، أجرت المفوضية وشركاؤها 51 تدريبًا حول أساليب حماية الطفل، حيث شمل التدريب أكثر من 700 فرد، بما في ذلك موظفو الحكومة، والعاملون في مجال حماية الطفل، وأفراد المجتمع.

- إن بناء القدرات الذي تقدمه المفوضية وشركاؤها في مجالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال والقضايا الأخرى المتعلقة بالحماية هو جزء من الجهود الأوسع للمفوضية لمساعدة تعزيز قدرة المؤسسات والنظم العامة في العراق على تقديم خدمات حماية شاملة وعالية الجودة، بما في ذلك للاجئين.

المساعدات النقدية

- تقدم المفوضية مساعدات نقدية لتمكين اللاجئين وطالبي اللجوء من الفئات الاكثر هشاشة اقتصاديا واجتماعيا من تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الإيجار والطعام ومتطلبات أخرى. تساهم المساعدة النقدية في منع الفئات الضعيفة من الوقوع في دائرة الفقر الشديد وتقلل من مخاطر اللجوء إلى آليات التكيف الضارة مثل تقليل استهلاك الطعام وتراكم الديون. ومنذ يناير حتى نهاية سبتمبر 2024، قدمت المفوضية مبلغ قدره 300,000 دينار عراقي (ما يعادل حوالي 230 دولاراً أمريكياً) كمساعدة نقدية متعددة الأغراض لكل أسرة شهرياً لأكثر من 46,000 لاجئ وطالب لجوء تم تقييمهم على أنهم من الفئات الهشة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر المفوضية المساعدة النقدية لما يزيد عن 6,500 فرد في الشهر كمتوسط.

- في إطار التحول العام من الاستجابة الإنسانية إلى نهج التنمية في العراق، تدعو المفوضية حكومة إقليم كردستان إلى تعزيز إدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في الخدمات والسياسات الحكومية، وتدعو لاستئناف برنامج شبكة الأمان الاجتماعي (SSN) في إقليم كردستان العراق وإدراج اللاجئين المؤهلين في الشبكة، مما يقلل تدريجياً اعتمادهم على المساعدات الإنسانية. وفي النصف الثاني من عام 2024، قامت المفوضية بمراجعة نهج الاستهداف لبرنامج المساعدات النقدية الخاص بها ليتماشى بشكل أكبر مع النموذج الذي تتبعه شبكة الحماية الاجتماعية التي تقودها الحكومة، من المتوقع أن يؤجس هذا الامر الى تمهيد الطريق لإدراج اللاجئين وطالبي اللجوء في شبكة الحماية الاجتماعية.

التعليم

- حوالي 49,400 طلاب لاجئين مسجلون في المدارس الحكومية في إقليم كردستان العراق للعام الدراسي 2023-2024، مما يمثل 68% من اللاجئين المؤهلين للتسجيل في مدارس. تدعم المفوضية وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان في تنفيذ سياسة دمج تعليم اللاجئين (REIP)، والتي تهدف إلى دمج الأطفال والمعلمين السوريين اللاجئين في نظام التعليم العام في الإقليم. حتى الآن في عام 2024، قامت المفوضية ببناء ست مدارس جديدة وترميم ثماني مدارس أخرى في مختلف أنحاء إقليم كردستان العراق. كما تم بناء 34 صفا إضافياً جديداً في مدارس قائمة في محافظتي أربيل والسليمانية. بالإضافة إلى ذلك، أنجزت المفوضية بناء مدرسة تتكون من 12 صفا دراسياً في كركوك وأعادت تأهيل مدرسة ابتدائية في محافظة الأنبار. وقد ساهمت هذه الجهود في زيادة قدرة النظام التعليمي العام على استيعاب المزيد من الطلاب من المجتمعات المضيفة واللاجئين وتحسين جودة التعليم.

- تم توفير دورات في اللغة الكردية لأكثر من 5,000 لاجئ (55% منهم من الإناث)، بما في ذلك الأطفال والمعلمين وأولياء الأمور، لمساعدتهم على التغلب على حاجز اللغة عند الانتقال من التعليم باللغة العربية إلى الكردية في المدارس العامة في إقليم كردستان العراق. بالإضافة إلى ذلك، دعمت المفوضية وشركاؤها 230 معلمًا لاجئًا يعملون حاليًا في المدارس العامة في الإقليم من خلال تقديم تدريب وبناء قدرات في مجالات التدريس، والمهارات الحياتية، والدعم النفسي الاجتماعي. كما أسفر عمل المفوضية عن قرار حكومة إقليم كردستان بتعيين 300 معلم لاجئ إضافي في نظام التعليم العام، وبلغ عدد اللاجئين الذين تم توظيفهم كمحاضرين نحو 700 لاجئ حتى نهاية سبتمبر 2024.

- تدعم المفوضية 114 طالباً لاجئاً في مجال التعليم العالي من خلال برنامج المنح الدراسية للاجئين التابع لمبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية) المعروفة أيضاً باسم برنامج (DAFI) يغطي هذا البرنامج رسوم الدراسة، والمستلزمات التعليمية، والطعام، والمواصلات، والإقامة، ونفقات أخرى. في العراق، يحصل كل طالب على بدل شهري قدره 400,000 دينار عراقي (حوالي 300 دولار أمريكي) للعام الدراسي 2023-2024 لدعم احتياجاتهم التعليمية. لتعزيز التحصيل الأكاديمي وتنمية المهارات، تقدم المفوضية دعماً إضافياً لطلاب DAFI من خلال المتابعة الدقيقة، والدورات التحضيرية الأكاديمية، ودروس اللغة، إضافة إلى الارشاد والتواصل.

الرعاية الصحية

- تدعم المفوضية مديريات الصحة في إقليم كردستان العراق لتقديم الخدمات الصحية للاجئين ودمجهم بشكل كامل في النظام الصحي العام في الإقليم. حتى الآن في عام 2024، تلقى أكثر من 137,000 شخص خدمات صحية (بما في ذلك خدمات الدعم النفسي الاجتماعي) في المراكز الصحية المدعومة من المفوضية، حيث كان 76% منهم من اللاجئين و 24 % من أفراد المجتمع المضيف.

- من يناير حتى نهاية سبتمبر 2024، قامت المفوضية ببناء مركز رعاية صحية اولية جديد بالقرب من مخيمي دوميز 1 و 2 في محافظة دهوك، وتم تسليمه إلى مديرية الصحة. يوفر هذا المركز، الذي تم تجهيزه من قبل منظمة الصحة العالمية، خدمات صحية للاجئين من مخيمي دوميز 1 و 2، وكذلك للاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية، والنازحين، والمجتمع المضيف في المناطق المجاورة. علاوة على ذلك، أغلقت المفوضية ومديريات الصحة في محافظتي دهوك وأربيل المراكز الصحية الأولية في المخيمات في دوميز 1 و 2، دارا شكران، وجويلان كجزء من خطة دمج اللاجئين في النظام الصحي الوطني في إقليم كردستان. حاليًا، تدعم المفوضية بناء مركز رعاية صحية اولية جديد في قوشتبه (أربيل) سيتم تسليمه قبل نهاية عام 2024. منذ عام 2020، قامت المفوضية ببناء مركزين جديدين للرعاية الصحية الاولية في إقليم كردستان (واحد في دهوك وواحد في أربيل)، وأعادت تأهيل مراكز صحية ومستشفيات عبر محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وزودت المرافق الصحية في هذه المناطق بالمعدات اللازمة.

- قدمت المفوضية أيضًا لمديريات الصحة الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية للمساهمة في تعزيز قدرة النظام الصحي العام على تولي تقديم الخدمات للاجئين وطالبي اللجوء بشكل كامل.

الحلول الدائمة

- كجزء من فريق الأمم المتحدة القطري في العراق، ساهمت المفوضية في صياغة النسخة الجديدة من إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDCF)للفترة 2025-2029، وضمان ملاءمته للاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية وإدماجهم. وقد قامت المفوضية بمواءمة برامجها لدعم الحكومة العراقية في تحقيق أولوياتها المتعلقة بدعم وتعزيز المؤسسات الوطنية والأنظمة، وخاصة في مجالي الحماية الاجتماعية والقانونية، لضمان شمولها للاجئين وطالبي اللجوء. يتماشى هذا العمل مع التزامات الحكومة العراقية التي تم إعلانها في المنتدى العالمي

للاجئين في عام 2023، والتي تشمل: (1) إقرار قانون اللاجئين الجديد، (2) منح اللاجئين إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، و(3) تنفيذ سياسة دمج تعليم اللاجئين (REIP) في إقليم كردستان العراق للصفوف من الخامس إلى الثاني عشر (السادس الاعدادي) بحلول عام 2030.

- في سبتمبر، أطلقت الحكومة العراقية المرحلة الثانية من شراكة افاق (PROSPECT) ويُنفذ البرنامج من قبل المفوضية، واليونيسف، ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي، ويهدف إلى تقديم دعم شامل وضروري للاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة الهشة في جميع أنحاء العراق. بفضل المرحلة الأولى من البرنامج، تم تسجيل 4,000 طفل نازح في التعليم الثانوي، وتلقى أكثر من 130 من رواد الأعمال من اللاجئين الدعم عبر قروض التمويل الصغير، وتم توفير وثائق مدنية أساسية لأكثر من 45,000 نازح.

اللاجئون

- نظراً لطول أمد نزوح اللاجئين وطالبي اللجوء في العراق، تعمل المفوضية على ايجاد حلول أكثر استدامة لهذه الفئات. تتمثل الحلول التي تسعى المفوضية لتحقيقها للاجئين في تعزيز دمجهم في الخدمات والسياسات العامة المتعلقة بالحماية (مثل الرعاية الصحية والتعليم وخدمات الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات حماية الطفل)، وتوسيع فرص وصولهم إلى سبل العيش، والدعوة لدمجهم في أنظمة الحماية الاجتماعية في إقليم كردستان العراق على قدم المساواة مع المواطنين.

- تواصل المفوضية دعمها وتعاونها الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية لايجاد الحلول لأكثر من 90,000 لاجئ مقيمين في تسعة مخيمات في إقليم كردستان العراق. يشمل ذلك تعزيز قدرات الخدمات الوطنية الحالية والأنظمة لصالح اللاجئين والمجتمع المحلي ضمن قطاعات مثل التعليم، والصحة، والمياه، والكهرباء، وغيرها. مؤخراً، قامت المفوضية برسم خريطة للخدمات المتاحة في المخيمات لفهم كيفية دعم البلديات التي تقدم هذه الخدمات. إن إدماج اللاجئين في الخدمات والأنظمة القائمة، بدلاً من إنشاء خدمات إنسانية موازية، من شأنه أن يضمن درجة أعلى من الاستدامة ويزيد من الاعتماد على الذات لدى اللاجئين.

- أظهرت التقييمات الاجتماعية والاقتصادية التي أجرتها المفوضية لحوالي 13,000 لاجئ أن نحو 50% من اللاجئين المقيمين خارج المخيمات و38% من اللاجئين في المخيمات يعملون في القطاع غير الرسمي، خاصة في البناء والحرف ذات الصلة، بما في ذلك الضيافة والخدمات والزراعة والتجارة بالجملة والتجزئة. ووفقاً لاستراتيجيتها التنموية، تتعاون المفوضية مع مجموعة من الشركاء لتوسيع فرص الاعتماد الاقتصادي الذاتي للاجئين وتعزيز فرص الوصول إلى سبل العيش.

- تعمل المفوضية مع مركز التجارة الدولية لتحسين فرص العمل وتعزيز الشمول الاقتصادي للاجئين، خاصة في القطاع الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون المفوضية مع منظمة العمل الدولية لتعزيز فرص توظيف اللاجئين من خلال مبادرات استراتيجية، مثل برنامج الاستثمار المكثف للتشغيل (EIIP) ضمن شراكة افاق (PROSPECT) في مخيم گويلان والمناطق المحيطة بالمجتمع المضيف. وقد ساهمت هذه المبادرة في خلق فرص عمل لـ 100 عامل من اللاجئين والمجتمع المضيف، فضلاً عن دعم المزارعين من خلال تحسين أنظمة الري. تعمل المفوضية ومنظمة العمل الدولية على تعزيز شمول اللاجئين من خلال الإصلاحات السياسية والتنظيمية.

- بالنسبة للاجئين الذين يواجهون مخاطر متزايدة فيما يتعلق بالحماية، تسعى المفوضية لتأمين إعادة توطينهم في دول ثالثة. حتى نهاية سبتمبر 2024، قدمت المفوضية 301 حالة، تشمل 1,196 لاجئاً وطالب لجوء، لإعادة التوطين، بينما غادر 814 لاجئاً إلى دول التوطين خلال عام 2024. كما تعمل المفوضية على توسيع المسارات التكميلية مثل لم شمل الأسر، والمنح الدراسية، وفرص التنقل للعمل في الخارج. وقد ساعدت المفوضية حتى الآن في عام 2024 أكثر من 1,100 لاجئ وطالب لجوء على الوصول إلى هذه المسارات التكميلية، وقد غادر 158 شخصاً إلى 14 دولة مختلفة.

النازحون داخليا

- تدعم المفوضية جهود الحكومة في إيجاد وتنفيذ حلول دائمة وكريمة لأكثر من 115,000 نازح يقيمون في مخيمات إقليم كردستان العراق. ومع الإغلاق الرسمي لمخيم آشتي للنازحين في محافظة السليمانية في يوليو 2024، و إغلاق مخيم تازاده في المحافظة ذاتها في وقت سابق من العام، تبقى 21 مخيماً للنازحين في إقليم كردستان العراق؛ ستة منها في أربيل و 15 في دهوك/ إدارة زاخو. في أوائل عام 2024، أعلنت الحكومة العراقية قرارها بإغلاق ما تبقى من مخيمات النازحين في إقليم كردستان العراق بحلول يوليو 2024. وبعد تمديد الموعد النهائي للإغلاق إلى ما بعد التاريخ الأصلي في 30 يوليو 2024، أنشأت الحكومة لجنة عليا مكلفة بتطوير خطة شاملة لحل قضية النزوح المطول.

■ تدعم المفوضية إغلاق المخيمات كمبدأ عام يتماشى مع السياسة العالمية المتعلقة بالخروج من المخيمات، طالما أن الحلول الدائمة الثلاثة المعترف بها متاحة للنازحين داخلياً على أساس طوعي ومستنير. وهذه الحلول هي: (1) العودة إلى مناطقهم الأصلية، (2) إعادة التوطين في مجتمعات أخرى داخل البلاد، أو (3) الاندماج المحلي في مناطق نزوحهم، بما في ذلك من خلال الاندماج في المجتمعات (الحضرية) القريبة من المخيمات القائمة أو منطقة أخرى يختارها النازحون داخلياً. وينبغي أن يكون النازحون داخلياً قادرين على اتخاذ قرار مستنير وحر بشأن الحل الدائم الأكثر ملاءمة لهم، وفقاً لحالتهم الشخصية والظروف في مناطق العودة/النزوح حتى لا يكون الحل الذي يختارونه كريماً فحسب، بل مستداماً أيضاً في الأمد البعيد. وفي هذا الصدد، يُعتبر توفير المعلومات من قبل السلطات حول نوعية الدعم والخدمات المتاحة للنازحين أمراً أساسياً.

يحيى مصطفى وعائلته، اللاجئون السوريون، هم من بين العائلات اللاجئة التي تم تسجيلها من قبل المفوضية عبر مركز خدمات المجتمع في بغداد في سبتمبر 2024. يوضح يحيى أنه بعد أن قام بالتسجيل عبر موقع المفوضية للتسجيل، تلقى اتصالاً من مركز خدمات المجتمع لإبلاغه بموعد التسجيل. يقول يحيى: "التسجيل مهم لضمان حصولنا كعائلة على الحماية والخدمات الأخرى مثل التعليم في المدارس"، مشيراً إلى أهمية شهادة طالبي اللجوء الصادرة من المفوضية والوثائق

شكر خاص للجهات المانحة

تتقدم المفوضية بالشكر إلى المانحين الرئيسيين للأموال غير المخصصة، فضلاً عن أولئك الذين يساهمون بشكل مباشر في عمل المفوضية في العراق والاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين:

بلجيكا | كندا | الدنمارك | الاتحاد الأوروبي | فنلندا | فرنسا | ألمانيا | أيرلندا | اليابان | دوقية لوكسمبورج الكبرى | هولندا | النرويج | السويد | سويسرا | المملكة المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية | المانحون من القطاع الخاص

قسم العلاقات الخارجية

جهات الاتصال

ليلي كارلايل، مسؤول العلاقات الخارجية، carlisle@unhcr.org
أفارين دادخاه، مسؤول إعداد التقارير، dadkhaht@unhcr.org
فرحة بهويرو، مساعد مسؤول العلاقات الخارجية، bhoyroo@unhcr.org
فيولا بروتوميسو، مساعد مسؤول إعداد التقارير ، bruttome@unhcr.org

مواقع التواصل

موقع المفوضية في العراق: https://www.unhcr.org/iq/
بوابة البيانات التشغيلية للمفوضية في العراق
تويتر: @UNHCRIraq
فيسبوك: UNHCRinIraq